



نخيل نيوز /متابعة

ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، اليوم الاثنين، اجتماعاً خُصص لمراجعة خطة الإصلاح الشاملة للقطاع المالي والمصرفي في العراق، وذلك بحضور السيدة وزيرة المالية، والسادة محافظ البنك المركزي العراقي وعدد من المستشارين ومديري المصارف الحكومية.

وشدد السيد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة تكثيف إجراءات التفتيش في عمليات التحويلات المالية، وعدم التهاون والتساهل في ملاحقة المضاربين الذين يستغلون الأزمات التي تمر بها المنطقة، من أجل تحقيق أرباح ومنافع شخصية على حساب المصلحة العامة للبلد، موجهاً وزارة المالية والبنك المركزي ومديري المصارف، بتبسيط الإجراءات أمام أصحاب الأعمال، في ما يتعلق بالتحويلات المالية.

كما وجه السيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل فريق عمل، يعمل على إعداد حزم للتعامل مع الوضع الاقتصادي والمالي في الوقت الراهن، وإعادة العمل بالأدوات الاستثمارية في البنك المركزي العراقي وربطها بحجم ودائع كل مصرف.

وجرت، خلال الاجتماع، مناقشة الإصلاحات المالية والسياسات النقدية المتبعة في ضوء القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء، حيث وجه سيادته بتفعيل جميع القرارات بصورة كاملة ومراجعة العقوبات التي حالت دون تنفيذ البعض منها.

كما شهد الاجتماع مناقشة سير العمل في الخطط المعدة ضمن إطار تطوير عمل المصارف، والإجراءات الإصلاحية التي تقوم بها إدارات المصارف مع شركة (ارنست آند يونغ)، ومستوى التقدم الذي حققته في هذا الصدد، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات لزيائنها.

وناقش الاجتماع التسهيلات التي تقدمها المصارف في مجال استقطاب الودائع، بما يعزز دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع وتعزيز التنمية الاقتصادية، وقد وجه سيادته بإعادة النظر في الفوائد التي تقدمها المصارف للمودعين.

نخيل نيوز

كما تناول الاجتماع الإجراءات المتخذة في مجال تشجيع المواطنين على الاستمرار في استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني، التي تشهد زيادة ملحوظة في أعداد المستخدمين، وفي هذا الصدد وجه السيد السوداني بدراسة وإطلاق برنامج التحفيز الحكومي لاستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، بما فيها الاسترداد النقدي.

